

ثم قري مشروع قانون تقنين قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٣ كما هو منشور في العدد « ٣٧٨ » من الجريدة الرسمية « والاسباب الموجبة له كما يلي .

### الاسباب الموجبة

لمشروع قانون تقنين قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٣

بما انه بموجب المادة ٢٢ من قانون المحاكم العشائرية المؤرخ في ١ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ قد جاء انه يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وبما ان القانون المذكور لم ينشر البتة في الجريدة الرسمية ولهذا لم يكن نافذاً للمفعول . وبما انه كان ينظر من وقت الى آخر في قضايا بمقتضى احكام هذا القانون وتعديلاته وكانت تصدر احكام بها وجد من الضروري اصدار قانون لتأمين جميع الاشخاص ذوي الاختصاص من اجل جميع الاعمال التي انجزت حسب الاصول وعن حسن نية وتصديق جميع الاجراءات والاحكام الصادرة بموجبه .

« فوافق المجلس على حالته على لجنة القوانين »

الرئيس - مواضيع الجلسة المقبلة :

ما يرد من اللجان .

« ورفعت الجلسة .

سكرتير المجلس التشريعي  
عمر زكي



# الجريدة الرسمية

## للمملكة العربية السورية

١٣ نيسان ١٩٣٣

عمان : الخميس في ١٨ ذي الحجة ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي  
الجلسة الثالثة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني  
المنعقدة بتاريخ ٩-٣-١٩٣٣

الافتتاحية

الصحيفة

١٨٦

١٩١

٢٠٨

قرار اللجنة المالية حول مشروع قانون ضريبة الاراضي

قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٣

قرار موافقة المجلس عليه



لجنة ضريبة الاراضي



### الجلسة الثالثة والعشرون

الدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الثالثة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٣ ذي القعدة سنة ١٣٥١ و ٩ مارس سنة ١٩٣٢ المصادف يوم الخميس في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتقيب عن الجلسة حمد باشا بن جازي ، ماجد باشا المدوان ، ساطي باشا الابراهيم .

الرئيس - افتتح الجلسة فليقرأ الضبط .

محمد باشا السعد - نظراً لكثرة الانشغال والضيق الوقت ارجو عدم قراءة الضبط .

« فوافق المجلس على ذلك » .

شكري بك - درست اللجنة المالية مشروع قانون ضريبة الاراضي فقررت تعديل بعض مواد مع اضافة فقرات جديدة اليه ولقد جرى معظم هذا التصرف باتفاق الآراء اما في بعض الامور فقد عمل برأي الاكثرية ولما كان الهدف في ذلك كله انما هو التزام جانب المصلحة العامة وصون حقوق اصحاب الاراضي كان من الضروري ان يشتمل هذا التقرير على الملاحظات والاعتبارات التي لوحظت اثناء مداولة الرأي وهي موضحة فيما يلي :

١ - المادة الاولى

استبدلت في هذه المادة باتفاق الرأي عبارة ( قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٢ ) بعبارة ( قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٣ ) وذلك بسبب حلول السنة الاخيرة قبل اقتراح مشروع القانون المذكور بالتصديق .

٢ - المادة الثالثة

أ - استعيض في هذه المادة باتفاق الرأي عن عبارة ( للمجلس التنفيذي ان يعلن بقرار يصدره سمو الاميرالمعظم ) بعبارة ( على المجلس التنفيذي عندما تنتهي المساحة في أي من الاقضية ان يعلن بقرار يصدره سمو الاميرالمعظم ) .

ب - وبعد الجلسة الاولى من الفقرة الثانية من المادة ذلتها اتفق على اضافة العبارة الآتية :

( والضرائب الموحدة كما عين ذلك في قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وفي عشرة بني حسن لسنة ١٩٣٢ ) .  
لقد كان الغرض من التعديل المشار اليه ان يحل تطبيق قانون ضريبة الاراضي في الحال التي ستقص الضريبة بموجب امر محتمل على المجلس التنفيذي بعد اكال اعمال المساحة في تلك الحال ذلك لئلا يقتصر في تطبيق القانون المذكور على الحال التي حصلت فيها زيادة في الضريبة .

اما العبارة المضافة فقد كانت ضرورية بالنظر لكون الضرائب في الوقت الحاضر ليست قاصرة على الويركو والعشر وبدلات الطريق وانما هي تشمل ايضاً الضريبة الموحدة التي تجبي من قضاء الكرك ومن حشيرة بني حسن بموجب قانون توزيع الاراضي لسنة ١٩٣٢ .

٣ - المادة الخامسة

واتفق كذلك على اضافة الفقرة الآتية للمادة الخامسة من المشروع :

( يجب ان لا تتجاوز الزيادة التي ستشأ عن تطبيق احكام هذا القانون على عشرة آلاف جنيهه بالنسبة للتحقيقات الضرائب التي حلت محلها بموجب هذا القانون ضريبة الاراضي وتلك الضرائب هي الاشار وبدلات الطريق والويركو بما فيها الضريبة الموحدة التي تستوفي بموجب قانون توزيع الضرائب في الكرك وبني حسن لسنة ١٩٣٢ . ويعتبر متوسط بدلات الاشار المخفضة للخمس السنين الاخيرة بدلاً لها حين تعيين تحقيقات الضرائب المذكورة آنفاً على ان لا يدخل في حساب تلك التحقيقات شي من تحقيقات ضريبة الابنية والمسققات المفروضة في الحال التي طبق فيها قانون ضريبة الابنية والاراضي لسنة ١٩٢٥ ) .

قصد من وضع هذه الفقرة ان يكون الحد الأعلى للزيادة التي قد تحصل في الضريبة عبارة عن عشرة آلاف جنيهه لا تتعداه مهما بلغ مقدارها ولقد روعيت بذلك مصلحة اصحاب الاراضي خشية من ان تزيد الضريبة زيادة لا تتحملها مقدرة السكان .

٤ - المادة السابعة

أ - واتفق على جعل المدة المصروفة في هذه المادة للاعتراض على قائمة التشرين ثلاثين يوماً بدلاً من عشرين يوماً ليتيسر للمعتضين ان يهيئوا الأدلة الكافية لتأييد ادعاءاتهم وليمكن من يكون غائباً من الحضور الى محل اقامته واستعمال حقه في الاعتراض على قائمة التشرين فيما اذا وجد فيها ما يحجب بحقه .

ب - وفي الفقرة الثانية من المادة ذاتها اضيف بالاتفاق الى لجنة الاستئناف شخصان ينتخبان من اصحاب الاملاك بواسطة الجمعية البلدية في كل قضاء . وذلك بقصد جعل اللجنة المذكورة اقدر على تحري الحقيقة فيما يقدم لها من الاعتراضات .

ج - اما الفقرة الثالثة فقد عدلت على اساس جعل القدر المعلن للتأمين التقديري حين تقديم الاعتراض لا يتجاوز جنيتين بعد ما كان الحد الاعلى للتأمين المذكور في المشروع خمسة جنيهات والغرض من ذلك هو تمكين اصحاب الاراضي من الاعتراض على تقدير الدخل السنوي لاراضيهم عندما يرون فيه اي اجحاف فسلط بهم .

د - وفوق ذلك نزع من لجنة الاستئناف صلاحية تزيد التقدير وجعلت مهمة هذه اللجنة قاصرة على تأييد التقدير او تخفيضه وذلك التزاماً لجانب اصحاب الاراضي واذا بعد هذا التعديل اصبح التقدير عرضة للتخفيض دون التزيد .

٥ - المادة العاشرة

اضيفت باتفاق الرأي فقرة الى هذه المادة ونصها :

( على لجنة التوزيع ان تكل تنظيم جدول توزيع الضريبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيينها وان تقدمه الى اكبر موظف اداري واذا لم تفعل ذلك فان الموظف الموكل اليه يقوم بما يراه موافقاً لاجراء التوزيع )

تسليم نسخة الضبط



على أفراد العشيرة أو سكان القرية ثم تحصل الضريبة منهم بموجب احكام المادة ١٥ من هذا القانون .  
ان القصد من هذه المادة هو اعطاء لجنة التوزيع فرصة كافية للقيام بمهمتها ثم حفظ حقوق الخزانة المالية بالحيلولة دون تأخير التوزيع والجباية .

#### ٦ - المادة الثالثة عشرة

وافق على اضافة فقرة الى هذه المادة بالنص الآتي :

( وتطبق عليها احكام هذا القانون من ناحية الاعلان والاعتراض على قائمة التثمين وجدول التوزيع ) .  
وضعت هذه الفقرة صوتاً لحقوق الاشخاص الذين تفرض لهم قطع جديدة من اراضي الحكومة اذ حفظ لهم بوضعها حق الاعتراض سواء اكان على التثمين ام على التوزيع .

#### ٧ - المادة السادسة عشرة

أ - عدلت هذه المادة بالاتفاق على اساس انه اذا بلغت زيادة الضريبة خمسين في المئة فيحصل مقدارها في اربع سنوات .  
خمس في السنة الاولى وخمسان في السنة الثانية وثلاثة اقسام في السنة الثالثة واربع اقسام في السنة الرابعة وذلك بعد ان كانت القاعدة المنصوص عليها في المشروع هي انه اذا بلغت الزيادة خمسة وسبعين تحصل في السنتين الاوليين على معدل ثلث في السنة الاولى وثلثان في الثانية .

ان هذا التعديل قد اجري بقصد التخفيف عن اصحاب الاراضي التي ستزداد الضريبة عليهم بعد تطبيق مشروع القانون للبحوث عنه .

ب - وعلاوة على هذا التعديل اضيفت فقرتان الى هذه المادة اولاهما بالاتفاق والثانية برأي الاكثرية اما الفقرة الاولى فهذا نصها :

( في الاحوال التي يبرهن فيها بما يقنع المجلس التنفيذي على ان محمولات اي شخص او اشخاص مكلفين بدفع الضريبة يقتضي احكام هذا القانون قد اخلت في اي فصل من الفصول او اثلثت ليس بسبب خطأ او اهمال منه او منهم فعلى المجلس التنفيذي ان يبي ذلك الشخص او اولئك الاشخاص من الضريبة على قدر ما اصابه او اصابهم من الخلل او الضرر لذلك الفصل الذي اخلت فيه المحمولات او اثلثت لما يجب ان لا يصدر المجلس للموا اليه اي قرار في ذلك ما لم يكن التقرير او المعلومات التي تيسر للحكومة ان تعف عليها قد بلغت لصاحب العلاقة حتى اذا كان لديه اي اعتراض يقدمه للحكومة خلال اسبوع واحد من تاريخ التبليغ ) .

لقد حفظت هذه الفقرة حتى الزراع الذين يصيب زرعهم الخلل او التلف من دون ان يكون لهم يد في ذلك وكذلك اعطي فيها للتضرر حق الاطلاع على تقرير الكشف او اية معلومات تكون لدى الحكومة عن زعره كيما يقدم خلال اسبوع من تاريخ التبليغ اعتراضه على كل ما لا يكون موافقاً لمصلحته وذلك قبل ان يصدر المجلس التنفيذي اي قرار في قضيتة .

ان الاقلية في اللجنة المالية ترى ان يضاف الى الفقرة المبحوث عنها جملة نصها : ( وذلك بشرط ان

ترعى الالتزامات المهدية لاسمو الامير المعظم ) وتستند في هذا الرأي الى احكام المادتين الخامسة والسادسة من الاتفاقية البريطانية الاردنية والى المادة ٣٦ من القانون الاساسي التي نصت بصراحة على انه للمجلس التشريعي القوة والسلطة في اجازة ما تمس الضرورة اليه من القوانين من اجل السلام والنظام والحكم الصالح لشرف الاردن على ان تراعى في ذلك الالتزامات المهدية المشار اليها .

ج - ولما الفقرة الثالثة التي اضيفت بأكثرية الآراء فان نصها كما يلي :

( « ج » اذا تنازلت اعمار المحصولات تنازلاً فالمجلس التنفيذي ان يخفف الضرائب بنسبة ما يتطلبه ذلك التنازل الفاضح ) .

لقد ارادت الاكثرية في اللجنة بهذه الفقرة ان تعطي الحق للمجلس التنفيذي في ان يخفف الضرائب في حال هبوط الاسعار هبوطاً فاحشاً اما الاقلية فانها ترى ان قبول هذا النص يستدعي من الناحية الاخرى وضع نص يفيد انه في حال تصاعد الاسعار تصاعداً عالياً يحق للمجلس المشار اليه ان يزيد الضرائب فكما انه من الممكن ان يحدث النزول في الاسعار كذلك يمكن ان تصاعد تصاعداً عالياً ومن اجل ذلك ترى انه ما دام المقصد الاصلي هو وضع ضريبة ثابتة على الاراضي فلا لزوم لوضع الفقرة للبحوث عنها .

٨ - وعلى اساس الملاحظات والاعتبارات السالفة وضع مشروع قانون الاراضي في الصيغة الآتية .

« ان هذا التقرير بما فيه من بيانات واقية ومن اشارة الى التعديلات والاضافات الكثيرة التي تسالوت مشروع ضريبة الاراضي ، يدل على مبلغ الدقة في الدرس ومقدار الحرص في التحري ، ما هو صالح ومفيد ، سواء اكان من ناحية مصلحة الفرد او من ناحية المصلحة العامة .

لا اعلم ان مشروعاً من مشاريع القوانين التي عرضت على مجلسكم العالي حتى الآن كان له نصيب من الاهتمام والعناية بقدر ما كان لهذا المشروع . وذلك بالنظر لما له من الاتصال الشديد بالزراع .

سنة كاملة ونحن نبحث وندرس ما فيه من نصوص لتجعلها صالحة مفيدة وملائمة للحاجة . والي لا اري من واجبي ان اصرح بانني اثناء المداولة كنت لاحظ انكم انما تنظرون الى النتائج البعيدة والتفصيلات الدقيقة ، شأن من يعرف واجبه ومسؤوليته تجاه بلاده .

لا اريد بذلك هذه الجهود التي ان ارد على الذين تصدوا للحكم على مشروع ضريبة الاراضي من دون ان يفهموه والآن ، ان ادون في محضر هذه الجلسة للتاريخ ولن سباً في بعدنا الى قامة هذا المجلس .

انكم حرصتم على مصلحة البلد حرصاً ادى الى ادامة النظر في المشروع الذي نحن في صددده ، مدة سنة كاملة . والآن قبل ان نبدأ بقراءة مواد ، ارجو ان تسبحوا لي بأن اشير الى بعض منافع ليكون الكلام تاماً من جميع نواحيه :

من المبادئ المالية الاساسية ان تستوفي الضرائب بصورة تكفل حصول المساواة بين السكان فاذا نظرنا الى الاصول التي ما زلنا منذ ايام الحكم العثماني نعمل بمقتضاها في فرض الضرائب وتوزيعها ، لا تحقق المساواة قط سواء اكان بين المقاطعات ام بين المكلفين انفسهم ، وراها كذلك تقضي بمجاية الضرائب في بعض المقاطعات

تكملة نص الفقرة



بصورة مقطوعة ، وفي بعضها على وجوه أخرى . ومعنى ذلك ان قوانين الضرائب عندنا ليست سارية على جميع السكان فبعضها خاص بمقاطعة دون أخرى . وهذه حالة سيئة يجب ان تزول ما دام لا مندوحة لنا من السعي وراء تحسين اوضاعنا المالية .

قلت اننا نعمل بأصول لا تحقق المساواة بين المقاطعات وتأيداً لما اقول اذكر ان معدل الضريبة للدوغم الواحد يبلغ (٢٥) ملاً في اربد و (١٥) ملاً في بني حسن و (١٣) ملاً في جرش و (٢٤) ملاً في مادبا و (١٥) ملاً تقريباً في الكرك ، وقات انها لا تكفل المساواة بين الافراد . ففي بعض القرى يبلغ معدل الضريبة ستة ملات وفي بعضها يبلغ تسعة ملات ، ثم يتدرج معدل الضريبة حتى يصل الى سبعين ملاً في القرى الأخرى . وهذا التفاوت الكبير اذكره بالنسبة لست وعشرين قرية فقط . راجعت معدل الضرائب التي تستوفي منها وقد يكون هناك تفاوت اكبر من هذا فيما لو استقصينا معدل الضرائب في جميع القرى والعشائر .

من ستة ملات الى سبعين ملاً يتدرج معدل الضريبة . وكيف نتحقق المساواة بين السكان مع هذا التفاوت العظيم ؟

اما معدل الضريبة بموجب المشروع الجديد فإنه في القرى التي اشترت اليها يتبدى من (١٩) ملاً وينتهي بـ (٢٧) ملاً للدوغم الواحد في الاراضي التي ليست تحت الماء ومن (٣٢) الى (٣٦) ملاً في الاراضي التي هي تحت الماء .

ان هذه الارقام تدل بذاتها دلالة صريحة على مبلغ ما يحتمل مشروع ضريبة الاراضي من المساواة بين المكلفين وبين المقاطعات . وفوق ما ذكرت فيما يختص بفكرة تحقيق المساواة بين السكان في دفع الضرائب اذكر ان المشروع الذي نحن في صدده يكفل الفوائد الآتية :

- ١ - انه يعمل البلاد كلها خاضعة لقانون واحد ، واسلوب واحد في فرض الضرائب وتوزعها .
- ٢ - يستثنى الابنية والمسكن في القرى والمزارع من الضرائب .
- ٣ - يرجع السكان من ان يطالبوا بخرائب مختلفة ، هي الاعشار وبدلات الطريق وضريبة الاراضي والمسقات ويعملهم مكلفين بدلاً من ذلك بضريبة واحدة .
- ٤ - انهم بذلك يتخلصون من الاجراءات العديدة التي تتطلبها ضرائب متعددة ومن مطالبات كثيرة في اوقات مختلفة .
- ٥ - كلنا يعلم ان اصحاب المصولات لا يستطيعون ان يباشروا درسها ما لم يجر تخمينها . او ان يحصلوا على اذن رسمي بذلك . وكذلك لا يستطيعون ان يضعوا محصولاتهم الا في المواقع المخصصة للبيادر ، وفي ذلك ما فيه من حرج الحربة والارهاق . ومنع الزراع من ان يتصرفوا في محصولاتهم حيثما يشاءوا والاستفادة من الاسعار مثلاً . اما بعد تطبيق هذا المشروع الجديد فانهم يكونون في منجاة من كل ذلك ، فيصبحون طليقين من كل قيد رسمي ، وفي ذلك ما فيه من الراحة والتسهيل .
- ٦ - يساوى بين الزراع في تحمل التكاليف الاميرية . ذلك لان اصحاب الاراضي الواسعة فيما سبق لم يكونوا

مكافئين بأكثر من اصحاب الاراضي الصغيرة ومن لا يملكون شيئاً من الاراضي وذلك في الحال التي تستوفي الضريبة فيها مقطوعة .

٧ - والى جانب هذه الفوائد يرفع الخيف عن الاشخاص الذين كانوا يشتركون في دفع الضرائب وهم لا يملكون شيئاً واحداً من الارض .

٨ - هذا من ناحية الزراع اما من الناحية الحكومية فإن تطبيق المشروع الجديد يساعد الى بعيد على تحسين الاوضاع المالية .

لقد انقضت الحكومة آلاماً من الجنبات على القيام بالتجديد والتشجيع في الاراضي من اجل تحقيق هذه المنافع . وبقصد ازالة المشاكل والصعوبات بين المتصرفين ، ولكي تتمكن من فرض الضرائب على السكان بصورة عادلة ، وتستبعد كذلك نفقات كثيرة على الافراز والتسوية كل ذلك من اجل مصلحة السكان وحرصاً على تقديم ما فيه الفائدة والمنفعة لهم ومن دون ان تحملهم شيئاً من هذه النفقات الطائلة .

ولا اظنكم الاً مقدرين هذا العمل تقديراً يساعد الحكومة على النهوض بما عليها من واجبات ومسؤوليات كبرى . ولنبدأ بعد هذه البيانات بقرأة مواد المشروع :

### قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٣

المادة الاولى :

يسمى هذا القانون ( قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٣ ) .

« قبلت »

المادة الثانية :

للعبارات التالية في هذا القانون وأية أنظمة تصدر بموجبه المعاني الآتية :

تعني عبارة ( ارض القرية ) الارض الواقعة ضمن حدود قرية ما حسبما عينت هذه الحدود بموجب احكام قانون تحديد الاراضي ومسحها وتقييمها لسنة ( ١٩٣٠ ) .

تشمل عبارة ( اكبر موظف اداري ) المتصرف وقائم المقام ومدير الناحية . تعني كلمة ( المتصرف ) الشخص الذي يستوفي بدلات ايجار الارض او نواتجها سواء اكان تصرفه هذا بسند تصرف او بدون سند . على انه اذا اجر ذلك الشخص الارض الى مستأجر ما بمقد شفوي كان ام خطياً تعهد فيه المستأجر ان يدفع اليركو والعشر المستحقين عن تلك الارض او الضريبة المفروضة بدلاً منها بموجب هذا القانون فحينئذ يقوم المستأجر في هذه الحالة مقام المتصرف .

« قبلت »

المادة الثالثة :

على المجلس التنفيذي عندما تنتهي المساحة في اي من الأفضية ان يعلن بقرار يصدره سمو الامير للمظم وينشر في الجريدة الرسمية انه ستفرض على القرى المذكورة فيه ضريبة سنوية من قطع الاراضي

نسخة ضريبة الاراضي



الواقعة ضمن تلك القرى حسبما حددت بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثانية من قانون تحديد الاراضي ومسحها وتقييمها لسنة ١٩٣٠ .

تحل هذه الضريبة محل الويركو والعشر وبدل الطريق والضرائب الموحدة كما عين ذلك في قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وفي عشيرة بني حسن لسنة ١٩٣٢ وتعرف فيما بعد بـ (ضريبة الاراضي) وتحقق وتؤدى وفقاً لاحكام هذا القانون اعتباراً من التاريخ المبين في القرار .

قاسم بك - كانت هذه المادة في اصل المشروع (للمجلس التنفيذي) بدلاً من (على المجلس التنفيذي) وأنا بشخصي اقترحت على ان تكون (على المجلس التنفيذي) بدلاً من (للمجلس التنفيذي) تحت اعتباراتها مفيدة ثم ان بعض الاخوان راجعوني في شأن هذه الكلمة وقالوا لو ابقيت حسب المشروع الاصلي لكثرت النسب للمصلحة العامة . وقد يكون ذلك . لان واضع القانون توخى من عبارة (للمجلس التنفيذي) فوائده . ولما كنت انا التسبب بتغييرها فأرجو من المجلس العالي ان يتفضل ويرجع العبارة التي كانت في المشروع الاصلي اخني (للمجلس التنفيذي) بدلاً من (على المجلس التنفيذي) لعلها تكون اكثر فائدة .

عوده بك - جاء في الفقرة الاخيرة من هذه المادة (تحل هذه الضريبة محل الويركو والعشر وبدل الطريق والضرائب الموحدة . . . الخ)

انا اعتقد ان وضع هذه العبارة في هذا القانون يجعل التباساً ويبقى في الالهام ان قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وعشيرة بني حسن لا يزال معمولاً به . لذلك اقترح حذف هذه العبارة والاكتفاء بعمل الفقرة الاخيرة (تحل هذه الضريبة محل الويركو والعشر وبدل الطريق والضرائب التي توحدت في قضاء الكرك وعشيرة بني حسن بموجب قانون خاص وتعرف بضريبة الاراضي وفقاً لاحكام هذا القانون من تاريخ العمل به) .

شكري بك - ان عوده بك لم يبين وجه الالتباس الذي ربما حصل لو بقيت المادة على نصها الاصلي ولقد تأملت في الصيغة التي وضعتها اللجنة المالية ، فوجدتها لا تحتمل الالتباس . لذلك ارى ان لا لزوم لتعديل النص الاصلي .

عوده بك - ربما يخطر على البال ان ذلك القانون ما زال مرعي الاجراء .

شكري بك - لا اشترك مع عوده بك فيما يراه ، لان المادة صريحة . وكلنا يعلم المقصد الاصلي من وضع هذه المادة . لذلك اصر ان تبقى على حالها .

حسين باشا - انا اؤيد نظرية عوده بك .

مئري باشا - ان توزيع الضريبة جرى في قضاء الكرك على موجب (التبذير) وسبب اضرار كثيرة في الكرك . لان البعض نضر والبعض الآخر لم تظهر له ارض . لذلك اؤيد الزميلان حسين باشا وعوده بك .

عادل بك - اني اشارك الزميل قاسم بك باقتراحه بالرجوع الى اصل المادة لأنه بالرجوع الى اصل المادة فائدة كبرى لصالح بعض الاهالي ، لا سيما اصحاب الاراضي الجسيمة الذي لا تطبق الحكومة بمقتضى هذا القانون

بسرعة ووعدنا بذلك صراحة .

ولهذا فانه يجب ان نرجع الى النص الاصلي ونجعل العبارة (للمجلس التنفيذي) ان يعلن بقرار يصدقه سمو الامير المعظم . . . . . الخ .

اما اقتراح عوده بك فاني لا ارى لزوماً له من حيث المعاني اللغوية ، ولكن طالما يوجد من يفهم كما فهمه عوده بك اقترح ان تكون العبارة على هذا الشكل :

(الضريبة تحل محل . . . . . الخ) .

شكري بك - اعتقد ان اقتراح قاسم بك فيما يتعلق باستبدال عبارة (على المجلس التنفيذي) بعبارة (للمجلس التنفيذي) موافق ، لذلك لا مانع عندي من قبول هذا الاقتراح على اساس الرجوع الى النص الاصلي لهذه العبارة ، وهو (للمجلس التنفيذي) ان يعلن بقرار (بدلاً من (على المجلس التنفيذي) عندما تنتهي المساحة في اي من الاقضية ان يعلن بقرار . . . الخ) .

« قبلت » (معدلة على الوجه المذكور)

المادة الرابعة :

اعتباراً من التاريخ المبين في القرار تلتحق ببيتا الويركو والعشر المفروضة على اراضي القرى المذكورة فيه وكذلك بدلات الطريق المفروضة على افراد تلك القرى والعشائر على ان لا يؤثر هذا الالغاء على تحصيل اي مبلغ من الويركو او العشر او بدلات الطريق كان مستحقاً قبل التاريخ المبين في القرار .

وتسري احكام هذه المادة ايضاً في الاحوال التي كانت فيها ببيتا العشر والويركو مفروضة على غير اساس الارض .

عادل بك - اريد ان يوضح لنا مقرر اللجنة المالية ماهو المقصد (وتسري احكام هذه المادة ايضاً الخ) .

شكري بك - اريد بذلك ماهو متبع في الكرك ومعان والطفيلة من حيث استيفاء الضريبة بصورة مقطوعة من دون النظر الى اي اساس كالمساحة وكية البذور وما شاكلها .

عادل بك - اني افهم من هذه الايضاحات ان البدلات المستحقة قبل تاريخ هذا القانون على اشخاص لم يكونوا متصرفين بأرض ما ستحصل منهم تلك الضرائب ولا يدفعون منها فعندي ان القاعدة التي كانت تنطبق عليها الحكومة منذ عهد الدولة العثمانية في لواء الكرك ، لم تكن مستندة على اي اساس عادل ، وكانت تجبي الضريبة المقطوعة من اشخاص لا يملكون الاراضي ولا يتصرفون بها ، فطالما هذا القانون قد وضع على اساسات العدالة ، كما اشار حضرة مقرر اللجنة المالية ، فكان يجدر بواضع القانون ان يستثني الاهالي الذين لم يكن لهم اية ارض يزعمونها ، من الضريبة التي كانت تجبي منهم باسم الضريبة المقطوعة للاراضي . لذلك اقترح ان تلغ الفقرة الاخيرة من هذه المادة وتضل الضرائب المستحقة من اصحاب الاراضي فقط ونعني عن غيرهم من الاشخاص الذين لا يملكون الاراضي .

لجنة صيغة القرار



شكري بك - ان هذه المادة قد وضعت، تستطيع الحكومة بموجبها ان تستوفي ما تحقق قبلاً من الضرائب على السكان بالاستناد الى القوانين المتبعة في الوقت الحاضر. اما قضية النص على اعفاء الاشخاص الذين لا يملكون شيئاً من الاراضي، فهو شيء آخر. وقد اهتمت به الحكومة منذ مدة وهي الآن ساعية لأعفاء غير المقتدرين على الدفع من اولئك الاشخاص. لذلك ما دامت هذه الناحية التي التفت اليها عادل بك، ملحوظة في الواقع من قبل الحكومة، والمادة التي نحن في صدددها ليست متعلقة بأمر الاعفاء، لا ارى موجبا للتعديل المقترح، لا سيما وان الغاية المنشودة مضمونة كما ذكرت.

عوده بك - انني اخالف نظرية عادل بك من وجبتين، من الوجبة الحقوقية، ومن الوجبة الادارية ايضاً. اما من الوجبة الحقوقية فأقول: ان ما تحقق بذمة الاشخاص من الضرائب السابقة اصبح ديناً على كل منهم ومكلف بدفعه للحكومة، ما لم تتنازل الحكومة عن هذا الحق، وليس من القواعد القانونية ان تشمل احكام هذا القانون ما قبله. لذلك ليس من العدل والمنطق ان تأتي اليوم بمادة قانونية ترفع ما تحقق بذمة اشخاص معينين، وتضم على اشخاص آخرين، كانت هذه الضريبة مرتبة عليهم بموجب أنظمة وقوانين مرعية. اما ما اقله من الوجبة الادارية: كم هو متمسر على الحكومة ان تأتي بالبقايا التي قد يكون تحصل البعض منها، وقد يكون تحصل جميعها، ومن ثم توزعها على اصحاب الاراضي، وعلى اية قاعدة يمكن ان توزع هكذا ضريبة. لا ارى قط انه من المستحسن تغيير وتبديل اي شيء في هذه المادة، لا سيما ان الحكومة اهتمت بأمر البقايا التي على الاشخاص غير القادرين على الدفع، والشافع لهم على ذلك عدم وجود اراضي لهم كما ذكر الاستاذ عادل بك. وعندئذ اذا كان المجلس الموقر او الحكومة يرغبان في استثنائهم لا مانع من ذلك.

عادل بك - يظهر ان الزميل عوده بك اساء فهم مقصدي، لا اني لم ارم الى شطب تلك البقايا ونهبها على اصحاب الاراضي، بل قصدت ان تشطب عن الاشخاص الذين لا يملكون الاراضي. نعم ان القوانين لا تشمل ما قبلها. الفت نظر الاستاذ الى ان القوانين المخففة للجزاء تشمل ما قبلها. حتى ان قوانين الاصول الجزائية قد اعتبرت كل نص قانوني مخفف للجزاء شاملاً ما قبله. والضريبة التي تؤخذ من شخص لا يملك ارض هي ضريبة جائرة ولهذا وطالما نحن ننظر في قانون بني على العدل والانصاف يجب ان ننظر الى هؤلاء البؤساء الذين دفعوا الضريبة في الكرك بغير حق وان نستثنهم من تلك الضريبة الجائرة.

ثم ان تحصيل بعض الضرائب او جميعها ليس له اي تعلق في موضوعنا، لان الضرائب التي تحصلت وسوف لا ترجع الى اصحابها الذين لا يملكون اراض، وتحقق عليهم وهذه هي الغاية من هذا البحث.

لهذا وبما ان حضرة الزميل عوده بك بصفته عضو من اعضاء هذه الحكومة، قد صرح بان الحكومة دائبة على اعفاء بعض البقايا عن الاشخاص غير المقتدرين، وانها سوف تنظر بأمر مثل هؤلاء الاشخاص الذين تحملوا الضريبة الجائرة بغير حق من رفع البقايا المذكورة المترتبة عليهم، اذن فما هو المانع من وضع نصاً صريحاً في هذا المشروع يعفى الاشخاص المذكورين؟ ولا اعتقد انه نتيجة ذلك يحصل نقص عظيم في واردات الدولة، وتختل معها الميزانية، لانها قليلة وتحققاتها ضئيلة.

ولكي اوضح لحضرات اعضاء المجلس درجة الحيف الذي يلحق ببطل هؤلاء الاشخاص والذي لحق بهم حتى الآن، ابين لكم مثلاً: وهو ان «عشيرة الحجابيا» التابعة الى لواء الكرك كانت تدفع باسم ضريبة الويركو بدلاً مقطوعاً قدره «٢٠٠» جنيه في كل سنة في حين انه ليس لها اراضي، وقد كنت راجعت بشأن هذه العشيرة حضرة الزميل مدير الخزينة والمستشار المالي فصرح لي ان الاساسات التي بنيت عليها هذه الضريبة كانت جائرة، وانهما سيكتفيان بوضع حد لمثل هذا الامر وطالما اماننا قانون بني على اساس العدل كما قال حضرة الزميل شكري بك، فاصبح من الاهمية بمكان ان يرفع هذا الحيف.

شكري بك - ان البحث قد نضج فارجو ان توضع المادة على الرأي يا فخامة الرئيس.

«قبلت»

المادة الخامسة:

(أ) تستوفي ضريبة الاراضي من التصرف وتحقق على معدل (٦) في المئة من دخل الارض السنوي حسب التقدير الجاري بمقتضى احكام قانون تحديد الاراضي ومسحها وتشيينها لسنة ١٩٣٠ مع مراعاة اي تصحيح قد يجريه اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة السابقة من هذا القانون.

(ب) يجب ان لا تتجاوز الزيادة التي ستنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون على عشرة آلاف جنيه بالنسبة لتعديلات الضرائب التي حلت محلها بموجب هذا القانون ضريبة الاراضي وتلك الضرائب هي الاشار وبدلات الطريق والويركو بما فيها الضريبة الموحدة التي تستوفي بموجب قانون توزيع الضرائب في الكرك وبني حسن لسنة ١٩٣٢.

ويعتبر متوسط بدلات الاشار الخمسة للسنين الاخيرة بدلاً حين تعيين تعديلات الضرائب المذكورة آنفاً على ان لا يدخل في حساب تلك التعديلات شيء من تعديلات ضريبة الابنية والمسقات المفروضة في الحال التي طبق فيها قانون ضريبة الابنية والاراضي لسنة ١٩٢٥.

عادل بك - الحق ان مشروع هذا القانون قد اشغل الحكومة واهضاء المجلس التشريعي مدة طويلة كما قال الزميل شكري بك، ذلك لان هذا المشروع يتعلق بحياة البلاد الاقتصادية كل التعلق سيما وان البلاد تعاني ضائقة مالية عظيمة والزراع فيها اصبحوا فقراء معوزين. لهذا كان التدقيق في القانون قد استغرق كل هذه المدة للوصول لافرار هذا المشروع على صورة تؤمن ترفه المزارع وتزيل عنه الاجحاف والحيف.

وقد كنا اطلعنا على قيود تحرير الاراضي وتقييمها، واعتقدنا ان ما رأيناه من الارقام، لم يكن كافياً للبحث في مثل هذا الأمر الخطير. لأن عملية التحرير والتحديد لم تنته ولكن الحكومة لاسباب كثيرة قد ينتهنا لنا في اجتماعات عديدة عقدناها ان لا بد من البت في امر هذا القانون، اما بالتعديل او بالقبول عيناً او بالرفض. ونظراً لما احتواه هذا القانون من الفوائد العديدة للمزارعين الصغار فقد قرر بعض الاخوان الاستمرار في النظر في امر هذا القانون وقبوله. وأكبر صعوبة رأيناها عندما كنا نتناقش في تعيين النسبة المعينة في هذا القانون. فقد وضعت (٦) بالمثل على الدخل السنوي. وكانت نظرية الحكومة ان الاشار في الوقت الحاضر

تعديلات ضريبة الاراضي



على معدل  $(\frac{1}{12})$  في المئة ، وانه علاوة على ذلك تؤخذ ضريبة الويركو بصورة مقطوعة . وصل هذا اصبح الضريبة تتجاوز (١٢) في المئة في الوقت الحاضر . وباعتبار ان الارض تزرع مناصفة فقد رأت الحكومة ان توضع النسبة على اساس (٦) في المئة ، وقد خشينا ان تكون هذه النسبة ثقيلة من حيث النتيجة ، اعني من حيث المبلغ الذي يحصل من كافة المكلفين ، وأردنا ان ننأى ريثما تنتهي المساحة ، وتوضح لنا مقدار الزيادة ، ولكن اخيراً بناء على ايضاحات كثيرة تقدمت بها الحكومة رأى أعضاء المجلس الكرام ان يقبلوا هذه النسبة على اساس الاحتياط عن كل زيادة تنشأ .

عندما اخذت ادرس هذا الموضوع وجدت ان قانون تحديد الاراضي عندما كان تقدم مشروع للمجلس التشريعي ، كان يحتوي على نص صريح بأن التثمين يقع على اساس الايراد الصافي على الاراضي . ولما نقول الانتاج يكون معنى ذلك ان هذا الدخل او الايراد يحسب بعد تنزيل المصاريف التي صرفها صاحب الارض لاجل الحصول على ذلك الدخل . وعندما نظرت الى القانون الذي اصدره المجلس التشريعي في شأن التثمين الاراضي لسنة ١٩٣٠ وجدت ان عبارة ( الايراد الصافي ) شطبت واستبدلت بعبارة ( الايراد السنوي ) اي الدخل السنوي . ولم اقرأ في ضبط المجلس التشريعي اية ايضاحات عن سبب هذا التغيير . مما دعاني ان اعتقد ان الغاية الاساسية هي التي وضعت في المشروع اعني على اساس « الايراد الصافي » واعتقد ان اللجنة المالية والمجلس السابق قبلا عبارة ( الدخل السنوي ) على هذه الصورة اجتناباً من التحويل . ولم يقصد من هذه العبارة الا ( الدخل الصافي ) . واذا نظرنا الى هذه القضية من هذه الوجهة نجد انها اقرب الى العدل وتأمين حق المكلف . وبناء على ذلك وضمن هذه الايضاحات اقبل بزيادة الارياح هذه النسبة ، لانها تكون عندئذ خفيفة ومن شأنها ان توطن العدل والرافة لان جميع النظريات الجديدة للضرائب ، تتوخى ان تستوفي الضريبة من اصل الايراد الصافي ، لان لكل انسان مصاريف تختلف عن الآخر فيما يتعلق بالانتاج . ارجو من حضرة مقرر اللجنة المالية ان يوضح لنا هذه الجهة ، حتى اذا كان الامر كما كنت ظننت بقبول الفقرة (آ) من هذه المادة لكون أمثا حقوق المزارعين .

شكري بك - ليس من شأني ان ابحث عن دولي التعديلات التي تناولت قانون تحديد الاراضي وتثمينها وانما الذي اعرفه هو ان المقصد من دخل الارض انما هو الدخل غير الصافي ، وهذا ما كان اساساً للبحث في المشروع . لذلك ارجو ان لا يفهم من عبارة دخل الارض السنوي ان المقصود هو دخلها السنوي الصافي ، وانما هو الدخل غير الصافي .

لذلك ارى ان هذا الموضوع الذي يحته عادل بك يتطلب شيئاً من الايضاح ، ولذلك اقول : اننا في الوقت الحاضر نستوفي ضرائب تسمى الاعشار وضريبة الاراضي والمسققات وبدلات الطريق .

اما الاعشار فانها تنجي على اساس الواردات غير الصافية . وتعلمون انها تقدر بطريق تخمين محصولات الزراع ، دون ان يقتصر على محصولات الصافية ، اي التي تعتبر ربحاً صافياً .

وكذلك ضريبة الاراضي والمسققات ، فانها تفرض بالنسبة لتيم الاملاك والاراضي ما عدا منطقة البلدية .

في (عمان) . من ذلك يرون ان الاسس المتبعة ، هي ان تفرض الضرائب على اساس الواردات غير الصافية . واذا اردنا ان تقبل مبدأ الواردات الصافية فان ذلك يتطلب منا رفع معدل الضريبة ، واذا لم نفعل هذا فان الضرائب سوف تبهط هبوطاً فاحشاً ، لا تستطيع الحكومة منه ان تقوم براسيها . ولا اظن ان عادل بك الا متدركاً هذا الامر تقديرآ تاماً .

لذلك ارجو ان تقبل المادة التي نحن بصددھا كما هي . واذا شاء فخامة الرئيس فليتنصل بوضعها على الرأي . عادل بك - لقد جاء في مشروع قانون تحرير الاراضي ومسحها وتثمينها لسنة ١٩٢٩ المنشور في العدد (٢١٥) من الجريدة الرسمية ، في الفقرة الاولى من المادة العاشرة ( بعد تعيين حدود اية قرية او ارض للدولة بقدر الدخل السنوي الصافي للارض الواقعة في تلك الحدود وبدون تنفيذ الغرض المقصود من هذا التثمين تقسم الارض الى عدة قطع متناسبة وبقدر الدخل السنوي الصافي لكل قطعة على حدة . وبالفقرة الثانية من المادة المذكورة ( الدخل السنوي الصافي ، هو الارباح التي يتوقع انتاجها من المزارع الذي يطلع ارضه بالطريقة المناسبة الخ ) .

وجاء في قانون الصادر سنة ١٩٣٠ والمنشور في العدد « ٢٨٧ » من الجريدة الرسمية في الفقرة الاولى من المادة الثامنة التي اقترت من قبل المجلس التشريعي بعبارة الآتية ( بعد تعيين حدود اية قرية او ارض للدولة بقدر الدخل السنوي للارض الواقعة في تلك الحدود وبدون تنفيذ الغرض المقصود من هذا التثمين تقسم الارض الى عدة قطع متناسبة وبقدر الدخل السنوي لكل قطعة على حدة ) .

وفي العدد الذي يحتوي على مذاكرات المجلس التشريعي حول هذا الصدد لا يوجد فيه اية مناقشة حول هذا التعديل في العبارة ، ولم تبين اللجنة المالية الاسباب التي اوجبت وضع هذه الصيغة على الشكل الاخير . ومن بديهيات الامور ، طالما لا توجد ايضاحات حول هذا الموضوع ، تكون الصيغة الاخيرة هي بمعنى الصيغة التي اقترحتها الحكومة في مشروعها . وعلى هذا سيكون الدخل الذي سيعتبر بموجب احكام قانون تثمين الاراضي ومسحها لسنة ١٩٣٠ ، الدخل الصافي كما بينت آنفاً .

عوده بك - ان العبارة ليست للمشروع الذي وضع اساساً للدرس ، بل العبارة للقانون الذي صودق عليه من قبل المجلس التشريعي الموقر ومن صاحب السمو الملكي الامير المعظم .

لذلك فان البحث فيما يخالف قانون مصدق عليه خارجاً عن الصدد . فاذا كان هناك من انتقد على القانون المعمول به ، فيمكن لكل عضو ان يتقدم باقتراح مدلل يطلب فيه تعديل ذلك القانون . والآن ليس لنا ان نقهر ما نصت عليه المادة الخامسة التي نحن بصددھا . والتي تعني عن نص القانون المصدق . ولا ارى من حاجة للبحث فيما يتعلق بالدخل السنوي الصافي وغير الصافي لان مدير الخزينة كفأته ومونة البحث واقترح وضعها على الرأي .

شكري بك - احب ان اذكر شيئاً يتعلق بتقدير قيمة الايراد الصافي ، ليعلم ان العمل بهذا المبدأ صعب جداً لا يمكن قبوله . عندما نقول ( الايراد الصافي ) نفهم منه انه ما يدخل ( كربح على المزارع )

تصنيفاً حسب المجلد



نضطر حينئذ ان نعمل حساباً دقيقاً لجميع نفقاته . واذن فان هذا يتطلب بحاسبة كل مزارع من المزارعين لتحقيق مقدار ما يدخل عليه من الربح . وفي هذا من المشكلات والصعوبات التي لا تخفى على احد . فارجو بعد هذا البيان ان يفضل فخامة الرئيس بوضع هذه المادة على الرأي .

عادل بك - مع احتفاظي بما ينتهكاً الفلت النظر الى الفقرة (ب) التي تقول ( يجب ان لا تتجاوز الزيادة التي ستشأ عن تطبيق هذا القانون الخ .

لانني ارى في هذه العبارة ما يفيد بان الزيادة لا بد منها في حين انه لا يمكن الجزم بوجود زيادة او عدمها قبل انتهاء التامين ، وقبل ان نعلم الطريقة التي قدرت بموجبها محاصل الارض السنوية من قبل دائرة الاراضي .

لهذا اطلب ان تغير هذه العبارة بعبارة ( يجب ان لا تتجاوز الزيادة التي قد تنشأ ٠٠٠ الخ . كما اني اريد ان افهم من حضرة مقرر اللجنة المالية فيما اذا ستحقق هذه الزيادة من ابتداء هذه السنة التي سيطبق فيها القانون ام ستكون هذه الزيادة ندر محيية بحيث تبلغ العشرة آلاف جنيه في آخر الاربع سنوات الاخيرة للمفوض عليها المادة (١٦) .

شكري بك - ان المقصد من ماورد في الفقرة (ب) من المادة الخامسة من ان الزيادة يجب ان لا تتجاوز الـ (١٠٠٠٠) جنيه ، هو ان لا يزيد مقدار هذه الزيادة على المبلغ المذكور عند انتهاء المدة المصروفة لتحصيها . ( قبلت معدلة حسب اقتراح عادل بك ) .

#### المادة السادسة :

نشر مع القرار او بعده بأسرع ما يمكن قائمة تسمى فيما بعد ( قائمة التامين ) وتكون محتوية على قطع الاراضي في كل قرية مذكورة في القرار مع الدخل السنوي المقدرها بمقتضى احكام قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثمينها لسنة ١٩٣٠ .

« قبلت »

#### المادة السابعة :

(١) لاهالي اي قرية او افرادية عشيرة يشعرون باجحاف متأثر عن قائمة التامين من جراء عدم صحة تقدير الدخل السنوي لأية قطعة او قطع معينة من أراضي قريتهم ان يقدموا قبل مرور ثلاثين يوماً على نشر القائمة استدعاء الى اكبر موظف اداري يبينون فيه اسباب اعتراضهم بالتفصيل .

(٢) تنظر في الاعتراضات على قائمة التامين لجنة خاصة مؤلفة من وزير العدلية ومدير الخزينة ومدير الزراعة وشخصين ينتخبان من اصحاب الاملاك بواسطة الجمعية البلدية في كل قضاء . فأما ان يؤيد التقدير الواقع او تخفضه و يكون قراره قطعياً .

(٣) يدفع للخزينة عن كل اعتراض يتم عن قائمة التامين تأمين قدره جنيهان و يعاد هذا التأمين الى صاحبه فيما اذا قررت اللجنة الخاصة تخفيض التقدير الاصلي . اما اذا كان قرارها مؤيداً له .

فيصبح التأمين حينئذ حقاً للخزينة .

« قبلت »

#### المادة الثامنة :

بعد ان تبت اللجنة الخاصة في جميع الاعتراضات الواقعة على قائمة التامين نحال هذه القائمة على المحاسب بشكلها المصحح نهائياً .

« قبلت »

#### المادة التاسعة :

(١) على المحاسب ان يخبر اكبر موظف اداري بأن قائمة التامين قد سلمت اليه وان يطلب منه تعيين لجنة لتوزيع الضريبة لكل قرية او عدة قري مذكورة في القائمة .

(٢) تؤلف لجنة توزيع الضريبة من مختاري القرية او شيوخ العشيرة ومن اشخاص آخرين من وجوها يعينهم اكبر موظف اداري على ان لا يزيد عدد هؤلاء الاشخاص على اربعة . وعندما تكون اراضي القرية لغير عشيرة واحدة فلا اكبر موظف اداري ان يعين لجنة توزيع من اشخاص ذوي خبرة ومقدرة على القيام بهذه المهمة على ان يكونوا من المتصرفين بأراضي تلك القرية او عدة القري وان لا يزيد عددهم على ستة .

(٣) لرئيس الوزراء ان يعين موظفين لمراقبة اعمال لجان توزيع الضريبة .

« قبلت »

#### المادة العاشرة :

( أ ) على اكبر موظف اداري ان يعلم لجنة التوزيع في كل قرية او عدة قري بمقدار الضريبة للتحقق على اراضي تلك القرية او القري حسب ما هو مبين في قائمة التامين النهائية وحينئذ تنظم اللجنة للمذكورة جدولاً يتضمن اسماء المتصرفين بذلك الاراضي ومقدار الضريبة التي فرضت على كل منهم بنسبة ما هو متصرف به من الاراضي .

(ب) على لجنة التوزيع ان تكلل تنظيم جدول توزيع الضريبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيينها وان تقدمه الى اكبر موظف اداري واذا لم تفعل ذلك فان الموظف الاكبر الموما اليه يقوم بما يراه موافقاً لاجراء التوزيع على افراد العشيرة او سكان القرية ثم يحصل منهم بموجب احكام المادة « ١٥ » من هذا القانون .

« قبلت »

#### المادة الحادية عشرة :

تحفظ نسخة من جدول التوزيع لدى اكبر موظف اداري وتعلق نسخة اخرى على باب الجامع او في موضع آخر ظاهر في القرية .

تكملة لجنة التامين



« قبلت »

## المادة الثانية عشرة :

( ١ ) يحق لكل من ظهر اسمه في جدول التوزيع ان يعترض عليه اما على اساس انه غير متصرف بأرض ما في القرية او ان الضريبة المرببة عليه في الجدول أكثر من المبلغ الذي يجب ان يكون مكافأه بالنسبة الى ( ما هو بتصرفه من الاراضي ) .

( ٢ ) تقدم الاعتراضات على جدول التوزيع باستدعاء الى اكبر موظف اداري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تعليق الجدول في القرية .

( ٣ ) تنظر في الاعتراضات على جدول التوزيع لجنة استئنافية مؤلفة برئاسة اكبر موظف اداري او من يقوم مقامه ومن موظف يعينه رئيس الوزراء وعضو آخر ينتخبه المجلس الاداري من بين اعضائه . وعلى هذه اللجنة ان تقوم بمحبتها في القرية ذات العلاقة ويكون قرارها قطعياً .

( ٤ ) اذا ظهر للجنة الاستئنافية عند النظر في اعتراض ما ان المعارض ليس متصرفاً بأرض في القرية وان المتصرف بها شخص آخر فعلياً ان تبلغ ذلك الشخص ان يبين اعتراضه خلال اسبوع واحد وبمعدن تقرر فرض الضريبة على المتصرف .

اما اذا لم يكن هنالك من يكلف بالضريبة بدلاً من الشخص المرفوع اسمه فيوزع مقدار تلك الضريبة على المتصرفين الآخرين بنسبة ما هو بتصرفهم من الاراضي .

( ٥ ) وكذلك اذا ظهر للجنة الاستئنافية عند النظر في اعتراض ما ان مقدار الضريبة المرببة على المعارض في جدول التوزيع أكثر من المبلغ الذي يجب ان يكون مكافأه بالنسبة لما هو بتصرفه من الاراضي فيوزع حينئذ ذلك المبلغ الذي تنزله عن المعارض على المتصرفين الآخرين بنسبة ما هو بتصرفهم من الاراضي .

( ٦ ) بعد ان ثبت اللجنة الاستئنافية في جميع الاعتراضات وتصحيح جدول التوزيع وفقاً لمقرراتها تصدق ذلك الجدول نهائياً وتجعله على الحاسب .

عادل بك - - الفقرة الثانية تقول : ( تقدم الاعتراضات على جدول التوزيع باستدعاء ... الخ ) فهل من مانع اذا قلنا باستدعاء بدون طابع . لانه يمكن ان تكون القضية ضئيلة لا تستحق هذه المصاريف ويكون دفع رسوم الطوابع مانعاً لتقديم الاعتراض .

شكري بك - اذا كنا على الدوام نفكر في تنقيص الواردات ، فان هذا المبدأ خطر ، وليس من الموافق قط ان نسير عليه . لذلك فالي اعارض في وضع نص كهذا .

« قبلت »

## المادة الثالثة عشرة :

اذا زادت اراضي القرية من جراء تفويض اقسام من اراضي الدولة لاهالي تلك القرية فتضاف تلك

الزيادة الطارئة مع مبلغ الدخل السنوي الناشئ عنها الى قائمة التثمين .

اما الدخل السنوي الذي تنتجه اراضي الدولة المفوضة بالصورة الآتية الذكر فيعتبر ذلك الدخل السنوي المقدر لها بمقتضى احكام قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثمينها لسنة ١٩٣٠ وتطبق عليها احكام هذا القانون من ناحية الاعلان والاعتراض على قائمة التثمين وجدول التوزيع .

وكذلك تضاف الى جدول توزيع الضريبة المختص بالقرية المذكورة تلك الزيادة في مبلغ الضريبة المتحققة على تلك القرية وتبين فيه اسماء الاشخاص المكلفين بدفعها .

حسين باشا - ما هو المقصد من زيادة الضريبة على اهل القرية من تفويض اقسام من اراضي الدولة لاهالي تلك القرية ، وهل انها تشمل الاراضي المفوضة قبلاً من اهل تلك الدولة ؟

شكري بك - المقصد من اراضي الدولة المفوضة لاهالي القرية ، هي تلك الاراضي التي ستفوض بعد تطبيق هذا القانون .

« قبلت »

## المادة الرابعة عشرة :

( ١ ) تصحيح جداول التوزيع في كل سنة في تاريخ يحدده مدير الخزينة من قبل لجنة تدعى لجنة المراجعة يعينها اكبر موظف اداري وتؤلف بالصورة المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون .

( ٢ ) تطبق احكام المادتين ( ١٢٤١ ) من هذا القانون على جداول التوزيع الجديدة التي تظها لجان المراجعة .

« قبلت »

## المادة الخامسة عشرة :

تجبي ضريبة الاراضي دفعة واحدة او على اقساط حسبما يقرره المجلس التنفيذي الذي عليه ان يعين كذلك ميعاد او مواعيد دفعها . وتطبق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعدول به اذ ذلك في جباية ضريبة الاراضي

عادل بك - من القواعد المالية ان تعين اوقات دفع الضرائب من قبل المكلفين . وفي هذا القانون اعطيت الصلاحية للمجلس التنفيذي على ان يعين ذلك حسبما يراه . ولكنني ارى ان تنفيذ المجلس التنفيذي برعاية المواسم الزراعية المختلفة حتى لا يصدر قراراً باستيفاء الضريبة دفعة واحدة في حين انها تكون عائدة لمجاصيل مختلفة . لذلك ارى ان توضع عبارة ( مراعي في ذلك المواسم الزراعية ) في آخر الفقرة .

شكري بك - لا مانع من اضافة هذه الفقرة التي اقترحها عادل بك . فأرجو ان توضع المادة في الرأي على اساس هذا الاقتراح .

« قبلت » على اساس اقتراح عادل بك .

## المادة السادسة عشرة :

( ١ ) في الاحوال التي تزيد فيها الضريبة على الضرائب التي حلت محلها الضريبة المذكورة فتتدار

تكملة المادة السادسة عشرة



خمسين في المئة تدفع هذه الزيادة في الاربع سنوات الاولى اعتباراً من التاريخ الذي يعمل فيه بهذا القانون على معدل خمس وخمسين وثلاثة اقسام وأربعة اقسام مقدار الزيادة المستحقة على التوالي وبعد ذلك التاريخ يصبح مجموع الزيادة مستحق الدفع .

(ب) في الاحوال التي يبرهن فيها بما يقنع المجلس التنفيذي على ان محمولات اية شخص او اشخاص مكاتب يدفع الضريبة بتقتض احكام هذا القانون قد اعلنت في اية فصل من الفصول او اعلنت ليس بسبب خطأ او اهمال منه او منهم فلي المجلس التنفيذي ان يعفي ذلك الشخص او اولئك الاشخاص من الضريبة على قدر ما اصابه او اصابهم من الخلل او الضرر لذلك الفصل الذي اعلنت فيه المحمولات او اعلنت انما يجب ان لا يصدر المجلس الموما اليه اية قرار في ذلك ما لم يكن التقرير او المعلومات التي تيسر للحكومة ان تغف عليها قد بلغت لصاحب العلاقة حتى اذا كان لديه اية اعتراض يقدمه للحكومة خلال اسبوع واحد من تاريخ التبليغ .

(ج) اذا تنازلت اسعار المحمولات تنازلاً فاحشاً فللمجلس التنفيذي ان يخفف الضرائب بنسبة ما يتطلبه ذلك التنازل الفاحش .

شكري بك - ان الفقرة (ب) من هذه المادة قد منحت المجلس التنفيذي حق تخفيض الضريبة ، ولما كانت المواد (٦ و ٥) من الاتفاقية الاردنية - البريطانية والمادة « ٣٦ » من القانون الاساسي تنص على انه في مثل هذه الحالة ، يجب ان تراعى الالتزامات المهدية لسمو الامير . فلي لا يكون هنالك تعارض بين هذه الفقرة وبين المواد التي اشترطت اليها اقتراح ان تضاف العبارة الآتية الى الفقرة الثانية وهي (وفي تطبيق هذه المادة يجب ان تراعى الالتزامات المهدية لسمو الامير للمعظم) .

اما فيما يتعلق بالفقرة (ج) فأني اخاف في وضعها ، ذلك لأن الاسعار كما تكون عرضة للتزول ، كذلك تكون عرضة للصعود ، واذا قبلنا بتخفيض الضريبة في الحال الاولى ، وجب علينا ان نقول برفع معدلها في الحال الثانية .

ثم ان جعل الضريبة عرضة للتخفيض والتزايد ، يخرجها عن كونها ضريبة ثابتة ، وحينئذ نكون قد خالفنا الفرض الجوهرى المقصود من مشروع القانون الذي نحن في صددده ، وفوق ذلك فانه لا يوجد لدينا اية دليل قاطع على ان جهة التزول متوقعة اكثر من جهة الصعود في الاسعار .

وأخيراً أقول ان هذا المبدأ لم تقبله اية حكومة من الحكومات . لذلك اقترح الغاء الفقرة التي نحن بصدددها . وعلاوة على ما ذكرت اقترح بناء على ما تتطلبه الحال في الكرك ان تكون الفقرة (آ) بالنص الآتي :

(آ) « في الاحوال التي تزيد فيها الضريبة على اية شخص بمقدار خمسين في المئة او اكثر عن ضرائب الويركو والاعشار وبدلات الطرق كما كانت متحققة قبل نفاذ قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وعشيرة بني حسن لسنة ١٩٣٢ تدفع هذه الزيادة في الأربع سنوات الاولى اعتباراً من التاريخ الذي يعمل فيه بهذا القانون على معدل خمس وخمسين وثلاثة اقسام وأربعة اقسام مقدار الزيادة المستحقة على التوالي

وبعد ذلك التاريخ يصبح مجموع الزيادة مستحق الدفع ويشترط على كل شخص يرغب في الاستفادة من تضمينته هذه المادة ان يبرهن بما يقنع الحكومة على انه يحق له الانتفاع بها وورد فيها » .

توفيق بك - ان وضع الفقرة (آ) بهذا الشكل كان القصد منه التوضيح عن الضرائب التي ستؤخذ اساساً للمرة الزيادة المترتبة على كل شخص من الاشخاص . فقد كان حضرة العضو حينئذ سأل عما اذا كانت الزيادة في قضاء الكرك تحسب بنسبة ما كانوا يدفعونه قبل صدور قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وعشيرة بني حسن ، ام بالنسبة لما تحقق على كل شخص في سنة ١٩٣٢ ، بسبب تطبيق قانون توزيع المال ذكره . ووجه نظر الحكومة الى ان هذا القانون سبب اجحافات كثيرة على المكافين ، بحيث فرض على كل شخص منهم مبلغ كثيرة لا تتناسب مع مقادير الاراضي التي يتصرفون بها ، وان التوزيعات بموجب ذلك القانون ، بنيت على افادات الاشخاص انفسهم . وقال فيما يتعلق بما يذرونه من حبوب للذرع انه اذا اتخذت هذه الضريبة اساساً للزيادة فان معظم الاشخاص لا يستفيدون من التسهيلات التي نصت عليها الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة . ومن المحتمل جداً ان تنقص الضريبة التي ستفرض بموجب القانون الصادر على كثير من الناس ، مما فرض عليهم بتقتض القانون الصادر سنة ١٩٣٢ .

ولذلك احببنا ان نوضح بأن النصد من الزيادة ، هو تلك الزيادة التي تتحقق على كل مكاف بالنسبة لما كان يدفعه قبل صدور قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وعشيرة بني حسن . وفي قبول هذه الفقرة خسارة كبيرة على الخزينة ، في حين ان المكافين يستفيدون منها ويرجعون كثيراً ، ولكن ضرورة مراعاة الحق والعدل تدعونا لقبولها لأننا لم نجد حلاً يمكن تطبيقه ويؤمن عدم حصول الضرر للخزينة والمكاف مما .

اما العبارة الاخيرة من هذه الفقرة ، فقد قصد منها ان يثبت كل شخص للزينة مقدار ما كان يدفعه من الضرائب قبل سنة ١٩٣٢ لأن الضرائب في الكرك مقطوعة ، وقد كانت آتية توزع بين الاشخاص بمعرفة الخائز وهيات الشيوخ ، ولا بد من وجود جداول توزيع مصدقة ، يرجع اليها عند الاقتضاء فيسهل على المكلف اقتناع الحكومة بمقدار ما كان يؤديه .

قاسم بك - طالما ان هذا التعديل هو على اساس رعاية الحق كما تفضل عطوفة السكرتير العام ارجو ان يشمل عشيرة بني حسن .

توفيق بك - ان الداعي للالتباس الذي حصل لدى حضرة العضو المحترم هو اكتفائي باعطاء المثال عن الكرك فحسب ، مع ان التعديل كما يفهم من نصه يشمل بني حسن ايضاً اذا قلنا فيه ( كما كانت متحققة قبل نفاذ قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وعشيرة بني حسن لسنة ١٩٣٢ ) . واني بهذه المناسبة ألفت نظر اعضاء المجلس العالي الى ان وضع المادة السادسة عشرة كلها في الرأي لا يخلو من صعوبات جمة لأنها موقعة من فقرات ثلاث وكل فقرة منها مقبولة من بعض الاعضاء وغير مقبولة من البعض الآخر ، لاختلاف اوجه النظر . لذلك اقترح ان يقبل كل فقرة ميدياً فاذا عرفنا رأي الاكثرية بشأنها عدلناها كما نرى . ثم نضع كل المادة في الرأي عملاً بالنظام الداخلي وإتماماً للراسم القانونية .

تفكيك في صورة المجلد



عادل بك - وجدت في الفقرة (ب) تطويلاً لا محل له اذ ذكر في تلك الفقرة عبارات (أي شخص او اشخاص) وفي محل آخر (ما اصابه او ما اصابهم) فكل هذه الكلمات يمكن حذفها من هذه الفقرة ، اذ يمكن استعمال كلمة (ارض) بدلاً من (شخص او اشخاص) .  
الرئيس - اضم الفقرة (آ) للمدلة في الرأي .  
« قبلت » .

الرئيس - اضم الفقرة (ب) على الرأي .  
عادل بك - قالت الأقلية في اللجنة المالية انها ترى لزوم اضافة فقرة نصها (وذلك بشرط ان تراعى الالتزامات العهدية لسمو الامير المعظم) . وقد استندت في رأيها هذا على احكام المادتين (الخامسة والسادسة) من الاتفاقية الاردنية - البريطانية والى المادة « ٣٦ » من القانون الاساسي .  
اني لا اوافق على رأي الأقلية ، ذلك لان الالتزامات العهدية لسمو الامير المعظم منصوص عليها بالاتفاقية المذكورة فمن واجب الحكومة ان تفي بالالتزامات عند تعاملها مع الحكومة البريطانية .  
لما وضع مثل هذه الصيغة في صلب القانون فليس له اي سبب جوهري ، بل بالعكس قد يحصل من ورائه اقراراً بامور لم تكن مقصودة في اصل للماهدة ، لاني لست على رأي القائمين ، بأن الاتفاقية تجبر حكومة شرق الاردن على مراجعة الحكومة البريطانية في امر تنزيل بعض الضرائب او اعفاؤها بتاتاً . كما ان وجود النص الصريح في القانون الاساسي ، على ان المجلس التشريعي عندما يسن القوانين يجب عليه ان يراعي الالتزامات العهدية ، فذلك ايضا لا يلزمنا على وضع مثل هذه العبارة ، لان القانون الاساسي قد وجد امام هذا المجلس كأمر واقع وضعت فيه هذه العبارة .

اما الآن عند مناقشة القوانين الحديثة ، يجب علينا ان نتحاشى عن وضع مثل هذه العبارات . لذلك اقترح ان لا تضاف هذه العبارة اي عبارة (رأي الأقلية) على ان تكون الحكومة مجبرة على اتباع الاتفاقية بالطبع اذا كان هناك ما يرغمها على اتباع المشورة .

قاسم بك - كفانا الاستاذ عادل بك مؤونة البحث في موضوع هذه الفقرة التي ترغب اللجنة المالية اضافتها الى الصيغة من المادة « ١٦ » . ولا اريد ان ازيد اكثر مما جاء به حضرة الاستاذ .

للاحظون ان هذا القانون قبلنا ، على اساسه ، انما طرأ عليه بعض التعديلات ، وجل ما تحفظنا به هو هذه الفقرة فقط ، ولكن ليس على الاساس المذكور بل على اساس اكثرية اللجنة المالية . لاني لا ارى لزوم التقييد مرة ثانية فوق الماهدة الاردنية والتمشي في وضع مثل هذه العبارات في قوانيننا . ارجو ان اكون الفهم نظر الاخوان الى هذه النقطة المهمة .

عوده بك - يا حبذا لو لم نضع على بساط البحث المناقشة في هكذا موضوع ، لأنه بعد ان وضعت فقرة اشد من هذه في المشروع ، وقد عارضت الحكومة في وضعها واكتفت بوضع الفقرة التي تقترحها الأقلية في اللجنة المالية ، فأصبحت المعارضة بوضع هذه الفقرة ، تعلم الغير الحرص الشديد ، والتمسك بما له من حقوق ، ونحن

نسعى للتخلص منها ببراهين حسن النية مع الحكومة المنتدبة .  
انا لا ارى قط ان في هذه الفقرة ما يؤثر على معنويات حكومتنا ولا على نيابة بلادنا ، ونحن مبروطين بالاتفاقية الاردنية ، وطلما جاء في القانون الاساسي الذي هو اساس قوانين حكومتنا وهذه القوانين هي فروع له . فأنه يشترط مراعاة الالتزامات العهدية .

فاذا وضعنا هذه الفقرة بعد هذا البحث ، لا اري فيها الا البرهان على حسن النية بالالتزامات سمو الامير المعظم العهدية .

لا شك انه من ناحية اخرى عندما نحصل على تعديل تلك الالتزامات فيطبعة الحال تصبح امة اذ لا قيمة لها . اما المعارضة الشديدة بوضعها ، عدا عن كونها لا تجدنا نفماً ولا تزيد قانوننا رونقاً ، بل تعلم خلافنا شدة التمسك والحرص بمادة الالتزامات العهدية حيث لا يستأنس منا بحسن النية اري ان وضع هذه الفقرة تفيدنا معنوياً ولا تضرنا .

قاسم بك - ان طلب تنزيل هذه الفقرة ، لا يدل على غير حسن النية للدولة المنتدبة ونعتقد انه حق من حقوقنا ، ولو لم تكن عندنا حسن نية لما اقدمنا على قبول هذا القانون ، الذي اجريت فيه التسمينات على غير اساس عادلة . لذلك ان زيادة العشرة آلاف جنيه على مكلفين شرق الاردن في هذه السنة العvisية لدليل على حسن النية وفوق حسن النية ، ولولا ما اشار اليه عوده بك من التمسك بالحقوق التي ذكرها لما كنا اقدمنا على قبوله .

عوده بك - اعتقد تمام الاعتقاد بعد ان وافقتم على تعديل الفقرة (آ) من المادة السادسة عشرة ، لا تحصل زيادة بل بالعكس . ولا شيء هنالك يسمى عvisية بل كل ما اقدمنا عليه هو لمنفعة بلادنا ، بل برهنا فيه عن جدارتنا . سعيد بك - يجب ان لا يتبادر الى الذهن عندما الواحد منا يقترح شيئاً بأننا اتينا الى قاعة هذا المجلس لمعكسة مصالح الحكومة والالتزام جانب الاهلين فقط .

لولا حسن النية لما قبل المجلس زيادة العشرة آلاف جنيه على الضرائب الحالية . في الوقت الذي اهل البلاد يخطرون مطراً من السماء ، وهذا امره بيد الله .

يسمى هذا القانون قانون ضريبة الاراضي ، وهي ضريبة اساسية ، فكيف يكون من العدل ان تفرض ضريبة على اراضي ليس فيها شيء من الماء والفلاح فيها ينتظر فيها ماء السماء .  
فجاء في ازالة المشاكل المالية المختلفة التي اجتليت فيها شرق الاردن من زمن طويل ، وزعمنا ان القانون الذي نحن في صدده يرمي الى العدل والمساواة قد قبلناه ، ولكن .

عدد كلمة ولكن بتبدل العvisية وتبدو امام الانسان الحياتات الذبذبة . ولكن الحقيقة الجارحة للوئمة هي الاتفاقية الاردنية - البريطانية ، المعلوم امرها . طالما هنالك قيود وتهدات من طرف الى آخر . ولكن عندما تريد اعدائي يجب عليك ان تقمض عيني والا تذبجني وانا مفتوح العينين . وأشارك الزملاء ، بالبدوه من ملاحظات . شكري بك - ارجو ان توضع الفقرة (ب) على الرأي كما قبلت بالنص الذي وضعته اكثرية اللجنة المالية .  
« فوافق المجلس على ذلك » .

لجنة صبة الاجل



الرئيس - اضع الفقرة (ج) في الرأي .

« رفضت » .

الرئيس - توضع المادة بمقرئها اي الفقرة (آ) المعدلة والفقرة (ب) كما قبلتها الاكثرية مع رفض الفقرة (ج) على الرأي .

« قبلت المادة بمجموعها على هذا الشكل » .

المادة السابعة عشرة :

لا شيء في هذا القانون يحول دون تطبيق قانون ضريبة الابنية والاراضي لسنة ١٩٢٥ ضمن حدود

مناطق البلديات .

« قبلت » .

الرئيس - اضع مجموع القانون في الرأي .

حسين باشا - ان الحالة الاقتصادية في البلاد لا تحتاج الى اطالة البحث ، طالما هي معلومة عند الجميع ، وأما ما اصاب زراعي المنطقة من المحول المتوالي بسبب قلة الامطار التي جعلتهم في حالة حرجة اعجزتهم عن زراعة اراضيهم ، وأذغلت كواهلهم في الدين والفوائد الباهظة حتى اصبح عجز اصحاب الاراضي الواسعة ملموساً وأخص بالذكر منهم زراعي عشائر بني صخر الذين لا يمكنهم زراعة جميع اراضيهم في اي وجه من الوجوه ، مادامت الازمة الاقتصادية على هذا الحال . ولا شك ان هذا القانون يشكل عليهم ضريبة ثقيلة بنسبة وسعة اراضيهم ، ان زرعوها او لم يزرعوها ، وان تركوها تصبح رقبته الى بيت المال بموجب القانون المعمول به الخاص وهناك الطائفة الكبرى اذ انهم يصبحوا بلا ملجأ يعيشون فيه وحيث تكون الحكومة مجبورة على تأمين معيشتهم واسكنهم شأن كل حكومة في رعاياها . وبما ان ايجاد القوانين في البلاد ، هو لاجل جلب منافع ودفع مضار . اذن لا ارى بأس من ان الفت نظر المجلس العالي والحكومة معاً ان يتصبرا فيما يخفف عن هؤلاء الذين ذكرتهم واشغالهم مرحلة بمحالتهم الحاضرة ، والتي لا تخفي على الحكومة الموقرة .

عادل بك - ان هذا المشروع يتضمن ضريبة الاراضي على اساسات جاءت في العلوم المالية واعتبرت من اكثر الموقنين من الاساسات العادلة ، التي يمكن ان يستند اليها في فرض الضريبة ، غير ان علماء المال وجدوا في بلاد غير بلادنا ، وكذلك مارسوا نظريات مالية واقتصادية غير الامور العملية والفعلية التي نراها في بلادنا وهناك عند اجراء المساحة ، اعني عند اجراء التحجير والتشجير يجري كل ذلك على اساسات تامة اكثر من الاساسات التي تمشت عليها المساحة في بلادنا ، لان من جملة اقوال علماء المال ، لا بد من ان ينظر عند تقدير المحصولات ، الى الانتاج الصافي ، لان الاوضاع الزراعية تختلف بين مكان وآخر نظراً لبعدها عن بعضها عن المعمورة كما ان علماء المال لم يتصوروا في مثل هذه البلاد ان صاحب الارض الجسيمة بالنسبة الى التقاليد مجبور ان يصرفه ضرائب زائدة ، بسبب ارضه لا تصرف في بلاد اخرى .

فثلاً صاحب ارض من عشيرة بني صخر ، لاجل ان يحصل على محصولات ارضه يتوجب ان يفتح مضافة

وان يستقبل ضيوفه ويكرمهم بما يطلبونه من مال او حبوب ، وكذلك ليس في استطاعته مالياً ان يقوم بفتح ارضه بوسائله الخاصة ومساغيه ، ولا بد له ان يصرف على اجرائه اكثر من اصحاب الاراضي الصغيرة . وبنتيجة هذه الصريفات فان انتاجهم الصافي يكون ضئيلاً جداً .

هذا ما دعانا لان نطلب من الحكومة وضع فقرة في المشروع ، يستثنى بموجبها قسم من الاراضي الجسيمة من الضريبة اذا تجاوزت حداً معيناً . والآن اطلب ان نوضح مادة تفصي بأن نستثنى الاراضي التي تزيد على العشرة آلاف دوغ ، والتي لا يمكن لصاحبها ان يزرعها بماله الخاص ومساغيه ليستثمرها .

حديثه باشا - الفت نظر اعضاء المجلس الكرام والحكومة معاً ، الى ان الاراضي الممتدة من الحدود الشمالية الى ( ابو الحسن ) الواقعة شرق الخط اكثرها غير مفتوحة وهي المملوكة لعشيرة بني صخر فأطلب الرأفة بأمر ما لكها .

توفيق بك - للمادة التي يطلب حضرة الاستاذ عادل بك اضافتها الى القانون الاراضي انأت من اللجنة المالية .

لذلك يمكن ان ينظر الى اقتراحه كاتقراح جديد لا نستطيع البت فيه قبل النظر اليه ودرسه جيداً . في الاجتماعات التي حصلت مراراً مع اعضاء المجلس العالي ابدت الحكومة نظريتها في موضوع الاراضي الواسعة ، وقالت ان القوانين العثمانية المعمول بها والمستندة الى الاحكام الشرعية الفراء جعلت رقبه الاراضي خاصة ببيت المال ، واعتبرت للتصرف بحق التصرف فحسب . ومعنى حق التصرف استئجار اراضي بيت المال لمدة غير محدودة ، وبشروط معلومة ، مقابل دفع الضريبة والعشر ، اي ان التصرف مجبر على عدم ترك ارضيه بدون زراعة ، ومرغم على دفع بدل الابحار ، الذي هو عبارة عن الضرائب والعشائر . حتى ان القوانين المعمول بها جعلت من حق بيت المال استرجاع كل ارض يعمل امر زراعتها للتصرف فيها واعتبارها محمولة . فقبول الاساس بصورة عامة مطلقة وبشأن الاراضي الواسعة كما اقترح الاستاذ عادل بك ، لا يتناسب مع الحقوق الموضوعة .

اما المثال الذي اتى به ، كـ بعض اراضي بني صخر فهو ما يمكن البحث فيه ، وانني اعرف ان قرية « الموقر » او « ام الرصاص » او قرية « الجيزة » مثلاً تحتوي على اراض واسعة جداً ، ومن الصعب على اصحابها ان يقوموا بزراعتها كلها ، ليس عن قصير او عجز ، بل لان تلك الاراضي اوضاعاً وظروفاً خاصة جعلت قسماً كبيراً منها بدون فتح حتى اليوم . من هذه الناحية الوجيبة يمكن التفكير في الموضوع ، لجعل ما يترتب على هذه الاراضي من ضرائب مؤثلاً مع حالتها بالنظر للاقسام غير المفتوحة منها .

اما الاراضي التي فتحت حتى الآن ومن الميسور لصاحبها ان يزرعها بذاته او ان يوزعها مقابل الضريبة على الاقل فليس من المعقول ان تبحث عنها ، فاذا حصرتنا بحثنا في هذا القسم الذي ضربت عليه الامثلة ، ( كالوقر وام الرصاص والجيزة ) ، نرى ان الامر غير متعلق مباشرة بالقانون ، بل هو امر ادرى بالتشريع والتقدير . ومن الممكن ان تهتم دائرة الاراضي والجنة الاستئناف في جعل المقدار المعين لأمثال هذه الاراضي متناسباً مع اوضاعها ، من حيث فتحها او عدمه ، واعتقد ان الحكومة ستفكر في هذا الامر وتجري كل ما يقتضيه

تفحصه لجنة المرحوم